عوامرية حياة

# المكانيزمات التشريعية و المؤسساتية

## في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته في ضوء التشريع الوطني و الاتفاقيات الدولية

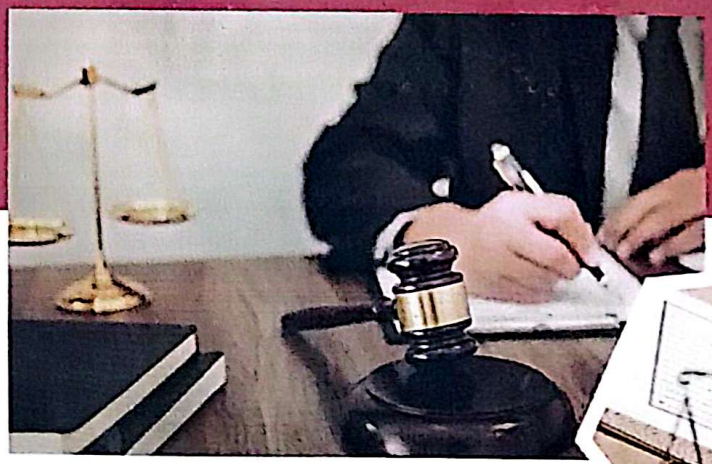

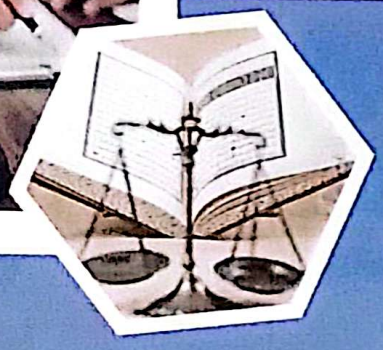

دار الهدى

Scanné avec CamScanner

# فـــهرس الـــموضوعـــات


مقـــدمـــــة ..... 08

الفصل الأول

المكانيزمات التشريعية في مجال الوقاية من الفساد

المـبحث الأول: البعـــد النظري للفسـاد ..... 17

المطلب الأول : التعريف بالفساد ..... 17

الفرع الأول : الفساد في القرآن الكريم والسـنة النبويـة الشـريفة ..... 17

أولا : الفساد في القرآن الكريم ..... 17

ثانيا : الفساد في السنة النبوية الشـريفة ..... 21

الفـرع الثانـي: التعريف اللغوي والإصطلاحـي ..... 22

أولا : التعريف اللغوي ..... 22

ثانيـا : التعريـف الاصطلاحـي ..... 23

الفـرع الثالـث: التعريـف التشـريعي ..... 27

أولا : في ضوء الإتفاقيات الدولية والإقليميـة ..... 27

ثانيـا : فـي ضـوء التشـريع الوطنـي ..... 29

المطلب الثاني: مظاهر الفساد ومسبباته ..... 30

الفرع الأول: مظاهر الفساد ..... 31

أولا: مظاهـر الفساد السياسـي ..... 32

ثانيـا: مظاهـر الفسـاد المالـي ..... 33

ثالثـا: مظاهـر الفسـاد الإداري ..... 33

رابعـا : مظاهـر الفسـاد الإقتصـادي ..... 33

الفـرع الثانـي : مسـببات الفسـاد ..... 34

أولا: الأسـباب الشـخصية ..... 34

ثانيـا: الأسـباب السياسـية ..... 34

ثالثـا: الأسباب الإداريـة والتنظيميـة ..... 36

رابعـا : الأسباب الإجتماعيـة ..... 37

خامسـا: الأسـباب الاقتصاديـة ..... 37

المطلـب الثالـث: صـور الفسـاد وآثـاره ..... 38

الفـرع الأول: صـور الفسـاد ..... 38

أولا : الفسـاد الإداري والمالـي ..... 38


Scanné avec CamScanner

ثانيـا: الفسـاد السياسـي ..... 40
ثالثـا : الفسـاد الإقتصـادي ..... 41
الفـرع الثانـي: آثـار الفسـاد ..... 42
أولا: الآثـار السياسـية ..... 42
ثانيـا: الآثـار الاجتماعية ..... 43
ثالثـا: الآثـار الاقتصاديـة ..... 43
المبحث الثاني: الآليات القانونية الوقائية من الفساد في القطاعين العـام والخـاص ..... 45
المطلـب الأول: التوظيف، التصريح بالممتلكات، ومدونات قواعد السلوك ..... 50
الفـرع الأول : التوظيـف ..... 50
أولا: التعريـف بالموظـف العمومـي ..... 51
ثانيـا: الإجـراءات الوقائية في مجال التوظيـف فـي القطـاع العـام ..... 58
الفـرع الثانـي: التصريـح بالممتلـكات ..... 64
أولا: محتـوى التصريـح بالممتلكات وإجراءاتـه ..... 67
ثانيا: الاشخاص الملزمون بإكتتاب تصريح بالممتلـكات لـدى الجهـات المختصـة ... 72
ثالثا : الجزاء المترتب عن الإخلال بالإلتزام بالتصريـح بالممتلـكات ..... 76
رابعـا : حالات التنافي وجزاء الإخلال بإلزاميـة التصريـح بهـا ..... 78
الفـرع الثالـث: مدونـات قواعد السلوك ..... 81
أولا: مدونات سلوك الموظفين العموميين ..... 81
ثانيـا: مدونـات سـلوك القضـاة ..... 83
المطلب الثاني: الصفقات العمومية، تسـيير الأموال العمومية وشـفافية التعامـل مـع الجمهـور ..... 86
الفـرع الأول: الصفقـات العموميـة ..... 87
أولا: تعريف الصفقة العمومية وبيان أنواعها ..... 88
ثانيـا: الآليـات الوقائية في ضوء الإتفاقيـات الدوليـة والإقليمية وفـي التشـريع الوطنـي ..... 94
ثالثا: جرائم الصفقـات العمومية ..... 104
الفرع الثاني: تسـيير الأموال العمومية ..... 106
أولا : الآليات الوقائية في ضوء الإتفاقيات الدوليـة والإقليميـة ..... 106
ثانيا : الآليات الوقائية في ضوء التشريع الوطني ..... 107
الفرع الثالث: الشـفافية في التعامل مـع الجمهـور ..... 109
أولا: في ضـوء الإتفاقيات الدولية والإقليميـة ..... 110
ثانيـا: فـي ضوء التشـريع الوطني ..... 110

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث : التدابير الوقائية في القطاع الخاص، مشاركة المجتمع المدني ومنع تبييض الأموال ..... 111
الفرع الأول: التدابير الوقائية في القطاع الخاص ..... 111
أولا: في الإتفاقيات الدولية والإقليمية ..... 111
ثانيا: في ضوء التشريع الوطني ..... 114
الفرع الثاني: مشاركة المجتمع المدني ..... 115
أولا: في ضوء الإتفاقيات الدولية والإقليمية ..... 117
ثانيا: في ضوء التشريع الوطني ..... 119
الفرع الثالث: منع تبييض الأموال ..... 120
أولا: تطور التشريع الوطني في مجال الوقاية من تبييض الأموال ..... 121
ثانيا: إجراءات الوقاية من تبييض الأموال ..... 125
ثالثا: جزاء الإخلال بتدابير الوقاية من تبييض الأموال ..... 134

## الفصل الثاني

## المكانيزمات المؤسساتية التقليدية والمستحدثة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

المبحث الأول: المكانيزمات المؤسساتية التقليدية ..... 140
المطلب الأول: آليات السلطة التشريعية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته ..... 140
الفرع الأول : دور البرلمان في تقنين وحماية المال العام ..... 141
الفرع الثاني : الرقابة البرلمانية من خلال آليتي الأسئلة والإستجواب ..... 142
أولا: آلية توجيه الاسئلة ..... 143
ثانيا: آلية الإستجواب ..... 144
الفرع الثالث : الرقابة البرلمانية من خلال تشكيل لجان التحقيق وسحب الثقة ..... 144
أولا: تشكيل لجان التحقيق ..... 144
ثانيا: سحب الثقة ..... 144
المطلب الثاني: آليات السلطة القضائية في مجال الوقاية ومكافحة الفساد ..... 146

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: الضمانات الدستورية لإستقلالية السلطة القضائية ..... 147
أولا: استقلالية القضاء في دستور 1963 ..... 147
ثانيا: إستقلالية السلطة القضائية في دستور 1976 ..... 148
ثالثا: استقلالية السلطة القضائية في دستور 1989 ..... 149
رابعا: استقلالية السلطة القضائية في دستور 1996 ..... 150
خامسا: إستقلالية السلطة القضائية في دستور 2016 ..... 150
الفرع الثاني: الضمانات التشريعية ومبادئ استقلالية السلطة القضائية ..... 151
أولا: الضمانات التشريعية للسلطة القضائية ..... 151
ثانيا: مبادئ إستقلالية السلطة القضائية ..... 152
المطلب الثالث: مجلس المحاسبة آلية للرقابة البعدية على صرف المال العام ..... 161
الفرع الأول: النظام القانوني لمجلس المحاسبة ..... 162
أولا: المركز القانوني لمجلس المحاسبة ..... 162
ثانيا: مهام مجلس المحاسبة ..... 163
الفرع الثاني: تنظيم واختصاصات مجلس المحاسبة ..... 164
أولا: تنظيم مجلس المحاسبة ..... 164
ثانيا: اختصاصات مجلس المحاسبة ..... 167
الفرع الثالث: القرارات الصادرة عن مجلس المحاسبة ..... 169
أولا: الطبيعة القانونية لقرارات مجلس المحاسبة ..... 169
ثانيا: الطعن في قرارات مجلس المحاسبة ..... 169
المبحث الثاني: المكانيزمات المؤسساتية المستحدثة ..... 171
المطلب الأول: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ..... 172
الفرع الأول: النظام القانوني للهيئة ..... 174
أولا: المركز القانوني للهيئة ..... 174
ثانيا: المهام المسندة للهيئة ..... 176
الفرع الثاني: تشكيلة الهيئة، تنظيمها وهياكلها ..... 181
أولا: تشكيلة الهيئة ..... 181
ثانيا: تنظيم الهيئة ..... 182
ثالثا: هياكل الهيئة ..... 185

Scanné avec CamScanner

ثانيا: قسم معالجة التصريحات بالممتلكات ..... 186
ثالثا: قسم التنسيق والتعاون الدولي ... 187
الفرع الثالث: تسيير الهيئة ..... 188
أولا: التسيير الإداري الهيئة ..... 188
النظام الداخلي للهيئة ..... 189
ثانيا: التسيير المالي للهيئة ..... 190
المطلب الثاني: الديوان المركزي لقمع الفساد ..... 193
الفرع الأول: النظام القانوني للديوان ... 194
أولا: المركز القانوني للديوان ..... 195
ثانيا: المهام المسندة للديوان ..... 196
الفرع الثاني: تشكيلة الديوان وتنظيمه ... 198
أولا: تشكيلة الديوان ..... 198
ثانيا: تنظيم الديوان ..... 201
ثالثا: هياكل الديوان ..... 201
الفرع الثالث: تسيير الديوان ..... 204
أولا: التسيير الوظيفي ..... 204
ثانيا: التسيير المالي ..... 205
المطلب الثالث: خلية معالجة الإستعلام المالي ..... 206
الفرع الأول: النظام القانوني للخلية ..... 209
أولا: المركز القانوني للخلية ..... 209
ثانيا: المهام المسندة إلى الخلية ..... 210
الفرع الثاني: تنظيم الخلية وهياكلها ... 217
أولا: تنظيم الخلية ..... 217
ثانيا: هياكل الخلية ..... 218
ثالثا: المصالح ..... 220
الفرع الثالث: التسيير المالي للخلية ... 221
أولا دور رئيس الخلية في التسيير المالي ..... 221
ثانيا: مضمون الميزانية ..... 221
الخاتمة ..... 224
قائمة المصادر والمراجع ..... 233
فهرس الموضوعات ..... 251

Scanné avec CamScanner

## التعريف بالمؤلفة

السيدة حياة عوامرية، خريجة معهد العلوم القانونيـــة والإدارية، عنابة سنة 1994، متحصلة على إجازة المعهد الوطني للقضاء سنة 1996، دراسات عليا متخصصة في القانون التجاري والبحري سنة 2003 معهد العلوم القانونية والإدارية، عنابة، ماستر قانون أعمال سنة 2020، كلية الحقوق قالمة

## التعريف بالمؤلف

الفساد يعتبرمن الظواهر الخطيرة التي تواجه جميع دول العالم ولها تاثير سلبي على التنمية الشاملة، والاستقرار الاجتماعي، الإقتصادي والسياسي، كما توصف هذه الظاهرة اليوم بأنها أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق تنمية المجتمعات.

للوقاية ومكافحة جميع أشكال وصور الجريمة المنظمة، عمدت الدولة الجزائرية على غرار باقي الدول - في إطار الورشات المفتوحة منذ السنوات الأخيرة إلى مراجعة منظومتها التشريعية، بغرض تدعيم آليات المراقبة وإدخال المزيد من الشفافية على تسيير الشأن العام.

من هذا المنطلق، تناولنا المقاربة الشاملة في مجال الوقاية من الفساد في ضوء التشريع الجزائري.

فضلا عن ذلك فإن دراستنا الإستشرافية للموضوع اقتضت منا التعرض إلى المكانيزمات المؤسساتية التقليدية والمستحدثة.

ISBN 978-9947-76-174-8
9789947761748

Scanné avec CamScanner